المحل فينا ولذا فهم معناها من لا تخطر بباله هذه العوارض وقد اكتفا السلف
الصالح بالمدلول اللغوي وجروا في اسما الله تعالى عليه ولم تخطر لهم باله
استحالته وعلى الجملة فلا مانع من الحقيقة عقلا ولا شرعا الا الخيال المذكور
وسببه النظر فيما لا يعني فنشا عنه هذا الخيال وترتب على ذلك الدعوى
على الواضع ان تلك العوارض جزء ماهية بعموم هذه الصفات والفلاسفة
يصفون الله تعالى بالعلم وغيره من الصفات لفظا ويعطلون معناها عند
تفسيرها وكلام المتكلمين في هذا البحث من اثارهم اطفا الله نارهم
وكشف عوارهم قالت الفلاسفة وان وصفناه بمثل عالم وفاعل ونحو
ذلك فعلى معنى نسبة الاشيا اليه لا انه استفاد ذلك كما استفاد بنا العلم
بالسما من وجود السما بل من حيث ان استفادة تلك الاشيا المعلومية والمعقولية
صادرة عن المبدا الاولي كاختراعنا بصورة تما ابتعث تلك الصورة علمنا
ولم تتبعها وكذلك سائر الصفات فهذه فائدة الفلاسفة من النظر
في الباري تعالى وصفاته **واستفاد ابن عربي** واهل
نحلته التزام افتقار الغني الى الفقير مع موافقة الفلاسفة في اتحاد
الذات بالصفات والصفات في ذات بينها وفارقهم في الاتحاد نفاة
الصفات من المعتزلة وتاخر عنهم المتاخرون كالبهاشمة ولم يقولوا بالايجاد
ولا بالاستقلال على معنى ما تقوله الاشاعرة ونحوهم فاثبتوا اشيا في لا تحقق
لها **واجازت** طوايف ان الصفات مستقلة
اي متحققة في نفسها تابعة في الوجود ثم اختلفوا في كيفية التبعية
هل هي على نحو تبعية العرض للجسم كما تقوله المجسمة ومن يقرب منهم ام على
غير تلك الحال كما قاله المنزهون وكل هذه الاقوال من غراس
الفلاسفة وحين لم يقنعوا بالشريعة وتكلفوا وخاطروا اصابهم ما لا
يوصف من الخطا والتخطية ومخالفة السلف وتقاما ابتنه الشرع
مع صحة المعنى اللغوي بدون ما تكلفوا **وقد احسن القول** واتبع
الفصل معهم ابن تيمية ولكنه حين جا الى مذهب سلفه في اثبات جهة
فوق ناقض وتخبط وادعا على جميع السلف موافقته على دعواه العاطلة
وجعل حجة الظواهر الشاهدة بالفوقية مع موافقته للناس فيما سواها

مما

مما يدل على جهة غير الفوق ولا مخصص لذهاب سلفه الى ذلك واما دعواه على
السلف فكاذبة بانه لم يحك عنهم نفي ولا اثبات وكل احد من ذهب الى
اي مذهب قال هو مذهب سلف الايمة وكل يدعي وصلا بليلا وليلا
لا تقر لهم بذاكا فليتنبه لهذه النكتة فانها من المهمات **واما**
اثبات الجهة ونفيها فهو من جملة تكييف الصفات وقد اخطا المتكلم
فيها قطعا لانها فرع كيفية الاختصاص المتفرع على معرفة ماهية
الذات المقدس والله سبحانه انما قال لنا ليس كمثله شيء واراد نفي مماثلة بما يستلزم
النقص اما بذاتها او بكيفيتها فانه موجود عالم لكن صفاته غير متكيفة
والآية شاملة لكن مدلولها امر نفي كما عرفت فاذا اراد مثبت الجهة او نافيها
ما علمناه من اختصاص الجسم والعرض فذلك فرع معرفة الذات وان اراد
اختصاصا غير متكيف فما الدليل عليه في السمع او في العقل والنافي اشد
خطرا والمثبت خاطر في القطع وفي التخصيص من غير مخصص ولم
يجد ابو العباس ابن تيمية فارقا غير دعوى الاجماع وقد اخطا في ذلك
خطا فاحشا فانه نفسه مذهب السلف في ترك التاويل مع التبري عما لا
يليق بصفات الكمال والجزم بنفي ما عدا جهة فوق ينافي السكوت والتسليم
والقطع بان لذلك معنى صحيحا صادقا ولا يكيفونه كسائر الصفات
ويا سبحان الله ما الفرق بين صفة وصفة **ومذاهب** المتكلمين
وكلماتهم هنا فارغة عن التحصيل اجنبية عن محل النزاع كقول ابن الهمام
في المسايرة والغزالي في عدة كتب كالقدسية والمعيار الجهة امر نسبي
ينتفي بانتفا المنسوب قال ابن الهمام فان اردتم غير ذلك فبينوه لنتكلم
عليه **قلنا** اردنا نفس ذلك النسبي مع قطع النسبة فان المحل
المخصوص بسبب فيتصف بالست الجهات فوضنا ما اختلف عليه الصفات
ونظير فرارهم على الجهة فرار المعتزلة عن الرؤية لاستلزامها الجهة فان
الرؤية لو استلزمت الجهة للزم في رؤيته تعالى لنا ولا يجوزون فرقا بين الرائي
والمرائي وما الرؤية الا كسائر الصفات لا نعلم الا سمعا وادلة العقل فيها
في غاية السقوط من الجانبين وقد وردت من الجانبين ادلة ناهضة سمعية
واصحها وانواها لا تدركه الابصار قال ادلة السياق لا تنفذ فيها حيلة وتقتصر

Copyright © King Saud University